

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التقرير السنوي للجنة الشرعية لشركة العري المالية لعام 2024م

للفترة من:

01 يناير إلى 31 ديسمبر 2024م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه أجمعين:

إلى المكرمين رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة العري المالية

حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد:

بناء على ما جاء في تعليمات الحوكمة الشرعية في مؤسسات السوق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار ذي الرقم: (3-77-2022) الصادر بتاريخ 1443/11/33هـ، الموافق 2022/6/22م، والذي نص على أن على اللجنة الشرعية إعداد تقرير سنوي يوضح مدى التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المتوفرة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها مؤسسة السوق المالية، ورفعها إلى مجلس إدارة مؤسسة السوق المالية لاعتماده.

وحيث إن اللجنة جهةً مستقلةً مسؤولةً عن اعتماد المنتجات والخدمات المتوافقة مع الضوابط الشرعية المقدمة من الشركة، والتأكد من سلامة التطبيق لها وفقاً لضوابط اللجنة الشرعية، كما أن من مهامها توضيح الأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع الضوابط الشرعية التي تُقدم للعملاء، ومن منطلق الشفافية للمساهمين الكرام، ولغرض تكوين رأيٍ مستقل حول ما إذا كانت إدارات الشركة المالية ذات العلاقة قد عملت طبقاً للقرارات الصادرة من اللجنة خلال الفترة المنتهية في 2024/12/31م، ولتكوين رأيٍ حول مدى الالتزام الشرعي بضوابط اللجنة الشرعية في إجراءات الشركة المالية وسياساتها، فقد أُجريت عملية المراجعة والتدقيق الشرعي خلال عام 2024م لعدد من عمليات منتجات الشركة المتوافقة مع الضوابط الشرعية، وقد أظهرت هذه التقارير الجهود المبذولة والتعاون بين إدارات الشركة مع إدارة الالتزام الشرعية، وظهر من نتائج المراجعة

الشرعية ملاحظات لا تصل في الجملة إلى مستوى التجاوز المؤثر على سلامة التنفيذ الشرعي، وقد استجابت الإدارات المعنية لتصحيح الملاحظات ومعالجتها وفقاً لخطط التصحيح المعتمدة، ولا يزال العمل جارياً على تصحيح الملاحظات المتبقي منها.

ويسر اللجنة الشرعية أن تقدم التقرير الآتي:

أولاً: عقدت اللجنة (11) اجتماعاً في عام 2024م، صدر عنها (26) قراراً.

ثانياً: اطّلت اللجنة على إجابات المستشار الشرعي المفوض من اللجنة الشرعية، وعددها (2) إجابتين، وعلى إجابات اللجنة التنفيذية الشرعية وعددها (5) إجابات.

وعليه فإننا نقرر ما يلي:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات الإسلامية التي أبرمت من قبل شركة العربي المالية خلال السنة المنتهية في 2024/12/31م والتي قمنا بمراجعة التقارير الصادرة بشأنها قد جاءت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. جميع العوائد التي تحققت من مصادر لا تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن العقود والعمليات المشار إليها في (1) أعلاه قد تم التوجيه باستبعادها لصرّفها في الأعمال الخيرية (إن وجدت).

واللجنة تشكر الله تعالى على توفيقه ثم تشكر وتقدر للقائمين على ذلك تعاونهم وحرصهم على تفهمهم وتطبيق قرارات اللجنة الشرعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، نسأل الله العليّ القدير الهدى والسداد

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..

عبد الله بن سليمان المنيع

رئيس اللجنة الشرعية

د. عبد الله بن عبد العزيز المصلح

عضو اللجنة الشرعية

د. عبد الوهاب بن عبد اللطيف الصالح

عضو اللجنة الشرعية